وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٩ لسنة ٢٠١٨ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها

عن العام المالى ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠١٦/٣/١٣ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/٢/١٥ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٥ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ١٥٨٦٤٢١٢,٢١ ج (فقط خمسة عشر مليونًا وثمانمائة وأربعة وستون ألفًا ومائتان واثنا عشر جنيهًا وواحد وعشرون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ١٢٣٢٣٧٩١,٠٤ ج (فقط اثنا عشر مليونًا وثلاثمائة وثلاثة وعشرون ألفًا وسبعمائة وواحد وتسعون جنيهًا وأربعة قروش لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٣٥٤٠٤٢١,١٧ ج (فقط ثلاثة ملايين وخمسمائة وأربعون ألفًا وأربعمائة وواحد وعشرون جنيهًا وسبعة عشر قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٥/١٢/٣١ مبلغ ٥٩٠٨٧٦٧٠,٦٢ ج (فقط تسعة وخمسون مليونًا وسبعة وثمانون ألفًا وستمائة وسبعون جنيهًا واثنان وستون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٨/٢/١٥

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد